

Distr.: General
4 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البندان ٩٥ و ١٠٢ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

* وردت المعلومات المضمنة في الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

إسرائيل

[٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣]

١ - في السنوات الأخيرة، سعت إسرائيل إلى إرساء دعائم السلام في المنطقة على أساس مصالح تاريخية تنطوي على مفاهيم التراضي، والثقة والاحترام المتبادلين، والحدود المفتوحة، وحسن الجوار. ووُضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي سلام ثنائيتين أبرمتا مع مصر والأردن. وما زالت إسرائيل تأمل في التوصل إلى معاهدات سلام مع الفلسطينيين، وكذلك مع سائر البلدان المجاورة في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، وبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهداً كبيراً للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن هذه المحادثات، بدلاً من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي، أوقفتها مع الأسف جهات أخرى في المنطقة.

٢ - وفي الوقت الحاضر، لا يوجد حوار إقليمي في الشرق الأوسط، ولا توجد آلية لتطوير تدابير بناء الثقة بين بلدان المنطقة. ومن ثم، فإن الشروع في عملية يمكن أن تؤدي إلى تدابير متواضعة لتحديد الأسلحة وإلى القيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها مسألة بالغة التعقيد. ويثير ذلك تساؤلات عملية كثيرة تنبثق من طابع عدم الاستقرار المزمّن في الشرق الأوسط وعدم وجود سلام إقليمي أوسع نطاقاً. وينبغي أيضاً ملاحظة أنه لا توجد سابقة لمنطقة من هذا القبيل خالية تماماً من أسلحة الدمار الشامل في أجزاء أخرى أقل اضطراباً من العالم.

٣ - وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على النحو المذكور، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على مسألة عدم الانتشار النووي، وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة للتقيد بالقواعد العالمية لعدم الانتشار واحترامها، بما في ذلك في مجال الضوابط المفروضة على الصادرات وتعزيز التعاون فيما يتعلق بمختلف نظم الموردين.

٤ - وتشكل هذه الجهود عنصراً هاماً من محمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وقّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ أمر التصدير

والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر الأمر تصدير المعدات والتكنولوجيا والخدمات المصممة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظاما لمراقبة الأصناف ذات الاستعمال المزدوج في كل من المجال النووي والكيميائي والبيولوجي. وتستند قائمة الأصناف الخاضعة للمراقبة إلى القوائم التي وضعها فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وباعتماد الأمر، نفذت إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بنظم مراقبة الصادرات تلك. وتجسد تشريعات إسرائيل لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد ذات الصلة تقييد إسرائيل بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. وهي مدرجة في صلب القانون المتعلق بمراقبة صادرات الدفاع لعام ٢٠٠٨ وفي صكوك تشريعية ثانوية ذات صلة. وقد رحبت إسرائيل باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وبتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس ١٩٧٧ (٢٠١١).

٥ - وحقائق الواقع المقلق في الشرق الأوسط تفرض اتخاذ نهج عملي تدريجي، مع مراعاة الهدف النهائي المتمثل في تحقيق علاقات سلمية والمصالحة بين جميع الدول في المنطقة. وهذه العملية، كما تبين من تجربة جميع المناطق الأخرى التي أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، هي عملية تراكمية في جوهرها. ولا يمكن أن تبدأ واقعا إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة، من أجل بناء الثقة الضرورية لبذل مساع أكثر طموحا في مجال الأمن التعاوني. ولا يمكن إرساء تدابير فعالة لتحديد الأسلحة والإبقاء عليها إلا في منطقة لا تعد فيها الحرب والتراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض سمات للحياة اليومية.

٦ - ومع أن قرار الجمعية العامة ٢٨/٦٧ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط لا يعبر بشكل واف عن موقف إسرائيل إزاء تعقيدات المسألة النووية في المنطقة، فقد انضمت إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن القرار لما يقرب من ٣٠ عاما. ولدى إسرائيل تحفظات جوهرية إزاء بعض عناصر القرار، وخاصة طرائق تحقيق أهداف القرار. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقاً من قناعتها بأن هناك حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على تباين المواقف. ويقتضي تشجيع هذه الرؤية مراعاة ظروف الشرق الأوسط وسماته الخاصة، وأيضا التغيرات التحويلية التي حدثت مؤخرا في المنطقة. ونحن نرى أن أي قرار يتعلق بتحديد الأسلحة أو الأمن الإقليمي أو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينبغي أن يستند إلى توافق الآراء وينشق عن ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية.

٧ - وتجسد منطقة الشرق الأوسط الكثير من تحديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي، كما أنها تشكل انعكاساً لتلك التحديات. وليس من قبيل الصدفة أن أربعة من الانتهاكات الخمسة الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط - في العراق في عهد صدام حسين، وفي ليبيا وسوريا وإيران، في حين أن الحالة الخامسة، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قد كانت ضالعة بشدة في الانتشار النووي في الشرق الأوسط. وتخضع أنشطة إيران وسوريا النووية للتحقيق المستمر من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتمتع كلا البلدين عن التعاون ويضعان كل عقبة ممكنة أمام عمليات التفتيش والتحقيقات التي تجريها الوكالة. ولم تعلن سوريا بعد عن الوقود النووي المتجه إلى المفاعل النووي الذي بنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موقع دير الزور ولا تزال أماكن وجوده في سوريا مجهولة. وإضافة إلى ذلك، شهدت منطقة الشرق الأوسط عدة حالات لا تزال حية في الذاكرة استخدمت فيها دول في المنطقة أسلحة كيميائية، ولا تزال قدرات الأسلحة الكيميائية السورية تسبب قلقاً بالغاً لإسرائيل والمنطقة بأسرها.

٨ - وثمة حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية التي تتجه إلى جهات فاعلة من الدول وغير الدول في منطقة الشرق الأوسط. ومن الضروري أيضاً الحد من انتشار تكنولوجيات دورة الوقود النووي، وخصوصاً نقلها إلى دول غير ممثلة لالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وهناك ضرورة ملحة لبذل طائفة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع فرض ضوابط أكثر صرامة على الصادرات من المواد الحساسة، لا سيما الصادرات إلى البلدان المثيرة للقلق التي تنخرط في أنشطة الانتشار والبلدان الضالعة في دعم الإرهاب.

٩ - ويتمثل أحد أكبر التهديدات المحورية اليوم في الشرق الأوسط في سياسات إيران وبياناتها العدائية، وسعيها للحصول على أسلحة نووية، والانخراط الشرس في تطوير تكنولوجيا القذائف، وضلوعها النشط في دعم منظمات إرهابية وإمدادها وتدريبها. ومن الواضح أنه من دون وقف البرنامج النووي العسكري الإيراني وعكس اتجاهه، سيكون من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، تعزيز جدول أعمال دولي أو إقليمي يهدف إلى تدعيم نظام عدم الانتشار القائم حالياً.

١٠ - وتشاطر إسرائيل المجتمع الدولي قلقه إزاء تعزيز سلامة وأمن المواد والمرافق النووية لمنع الاتجار غير المشروع. ومن هذا المنطلق، انضمت إسرائيل إلى عدة اتفاقيات ومدونات لقواعد السلوك في مجال السلامة والأمن النوويين. فقد انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدّقت على التعديل المدخل على الاتفاقية المذكورة. ووقعت أيضاً على

الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل عضو نشط في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وهي تشارك في مبادرة أمن الحاويات، ومبادرة الموانئ الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية)، والبرنامج الأساسي لخط الدفاع الثاني، والمبادرة العالمية للحد من التهديد النووي، مع تقديم الدعم النشط للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وشاركت إسرائيل في مؤتمري قمة الأمن النووي اللذين عقدا في واشنطن العاصمة، في عام ٢٠١٠، وفي سيول، في عام ٢٠١٢.

١١ - وفيما يتعلق ببناء الثقة في مجال الأمن الإقليمي، شاركت إسرائيل مشاركة إيجابية في الحلقتين الدراسيتين اللتين نظمتهما الاتحاد الأوروبي في بروكسل في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ من أجل تعزيز بناء الثقة ودعم عملية تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. كذلك شاركت إسرائيل في منتدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي أتاح للمشاركين من الشرق الأوسط ولسائر الأطراف المعنية إمكانية التعلم من تجارب المناطق الأخرى في مجالات من بينها بناء الثقة فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

١٢ - وكانت وجهة نظر إسرائيل وسياساتها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة تتخذان دوماً نهجاً عملياً وواقعياً. وينطلق هذا النهج من قناعتها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وتُعالج في السياق الإقليمي. والشروط الأساسية للقيام في نهاية المطاف بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق على نحو متبادل من خلوها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تنطوي على جملة أمور منها السلام الشامل والدائم بين الأطراف الإقليمية، وامتثال جميع دول المنطقة التام لالتزاماتها المتعلقة بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد أثبتت التجربة الدولية إن إنشاء منطقة من هذا القبيل لا يمكن أن ينبثق إلا من داخل المنطقة، من خلال مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة. ومنطقة الشرق الأوسط ليست استثناء. ولا يمكن لأصوات الأغلبية ولا للقرارات الأحادية في المحافل الدولية أن تشكل بديلاً للحوار والتعاون واسعين على الصعيد الإقليمي. وحسب ما سلّم به المجتمع الدولي، ينبغي أن يستند إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل إلى ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة وفي إطار سلام مستقر وشامل. وترى إسرائيل أن الحوار المباشر الناجح بين الأطراف الإقليمية يمكن أن يشكل بادرة قوية تنم عن قدرة دول المنطقة على العمل معاً من أجل تحقيق رؤية مشتركة تتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة أكثر أمناً وسلاماً، وتخليصه من الصراعات والحروب وأسلحة الدمار الشامل.